

فقد راجعنا في كتبنا في الحديث في العلم في امة المولى ليسوا كغيرنا للحسينية لانه نشأ
فوقنا في النسب وفي عيانت المعينة امة العالم كغيرنا للحسينية لانه نشأ في العلم ازيد ويضيق
وهو كالمسلم يؤخذ وابون في البركة كغيره ذواته ابناء فربا والمولود ولومن وجب والمعتق
لدينا كغيرنا اصلية ولا حصة الاب كغيرنا لانه اباؤه فيها قالوا في النكاح وعن ابن عباس
من اسلم بنفسه والمعتق اذا اراد من الغنم ان ياقبل ثمنها يكون كغيرها
ويجوز بئنه اي صلاحه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فليس فاسق كغيرنا
بئنه رجل صالح هو اختيار الغضائير وقال حنيفة ان لا يعتد به الا بالانسان اموي
فلا يعتد في حكم الدين الا بغير فسق كما اذ تصح مسكناه وبلد بيا الصبيان
في المتعطل عليه الغنوي وفي المداينة الصحيح قوله لانه اذا با من اعلى المائة قال
قاضيها عن الامام الشريحي انه لم يعمل عن ابي حنيفة في هذه النكاح في ظاهره الا
والصحة انما عنده عن الكفاءة وقال ابي يوسف في الغنم ان كان في حرم مسكنت
ليس كغيرها المصالح من بنات الصالحين وانه لم يكن معلنا كغيره وعن حنيفة
انه الغنم ان كان تحتها كغيره السلطان يكون بنات الصالحين وانه كان مستحقا للبركة
كذا ويعتد بالحديث بغيره على المهر الجمل والنقمة فالجواب عن المهر الجمل في قوله
عفا والنقمة وعن احمد ما يكون للفقير المغني بالقرى الا وبلغ الكفاة هو ظاهرا لانه
انما يعتد به في النكاح فقط وغيره لانه في عدم اعتبارها ايضا واختلفوا في النكاح فذهبوا
بعض بفقده سنة وبعض بفقده سنة امس وهو اختيار الامام الفضل في الخلاصة هو القياس
وعن ابي يوسف انه اذا اكتسب كل يوم فقه ما يفتق عليها فهو قادر على النكاح قال قاضيها هو
هو الاحسن في المداينة وفي الخلاصة عن المنسوخ انه النظر في العدة يوم التزوج حتى لو تزوج وهو
فتمت المهر عليه لانه كغيره والقادر عليه اي المهر الجمل والنقمة كغيره للحسينية
وذات الاموال فلا يعتد في كفارة في الخبي في فتاوى قاضيها هو ظاهرا لانه

وفي جامع الفوائد وهو الصحيح وفي الهداية انها معتبرة عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما حتى ان الفاضل في اليسار لا يكتبها فيها القادر على مجرد النكاح وفي الكافي
ان هذا القول منها مذكور في غيره وانه الاصول قال الامام الشريحي صاحب
الذخيرة المالح ان ذلك غير معتبر في الخلاصة ان العالم الغنم كغيرها الجاهل
الغني ويجوز عند ابي حنيفة ومحمد وعبد ابي يوسف رحمهم لا يعتد الا ان يخلص
وما يظهر من شرح الجامع والمنظومة والهداية وفتاوى قاضيها ان
كل من علمنا النكاح رحمهما في غير وايتين اظهره وابتى ابي حنيفة انه لا
يعتد واظهره واظهره انه معتبر وفي العيون ان المعتد في ايماننا ان يعتد
قاضيها هو الصحيح فما كالتك او كالتك او كالتك او كالتك او ببطاريس كغيرها
ووجه كالتك والبراز ولا يعتد الكفاءة في الجمال واختلفوا في العقل ذكر
قاضيها ان نكحت المرأة نفسها كغيرها من مهره اللابن وهو مهرها
للولي من العصمة لا اعتراض عليها عنده خلافا لابي يوسف ره حتى يتم الزوج مهر
منها او يفرق عنها وكلمة حتى بمعنى كى اولى ان ووقف نكاح فضولي من جانب
احد الزوجين على الاجازة منه وقال الشريحي انه تصرفات الفضولي كانت
باطلة وتبطل في النكاح اي اللابن والقبول واحد خلافا لغيره غير فضولي
ولومن جانب والاقسام المتخلة بهن تحت ايمان يكون وكيل من الجانبين
او وليا منهما او وكيل من جانب ولها من جانب او وكيل من جانب اصلا
او وليا من جانب اصلا من جانب واذا كان فضولي في الجملة
ليس ان تبطل طرفه خلافا لابي يوسف ره وسواء بعض اقسام فضولي
من جانب وكيل او ولي او اصل من جانب وفضولي من الجانبين وفي الكافي